U.S. 100th Member State to Join Nuke Terrorism Treaty

الولايات المتحدة الأمريكية الدولة رقم 100 التي تنضم إلى معاهدة مكافحة الإرهاب النووي

بقلم: تأليف الدين

الأمم المتحدة (IPS) هناك فيلم صدر في عام 1997 بعنوان "The Peacemaker" أو (صانع السلام) والذي صوّر جزئيا خارج الأمم المتحدة والذي كان يحكي عن قصة الإرهابي اليوغوسلافي الذي كان قد حصل على سلاح نووي بحجم حقيبة ظهر، كان قد فقد بعد حادثة تحطم قطار في ريف روسيا، ومن ثم جلبه إلى نيويورك ليستخدمه في تفجير مبنى الأمم المتحدة.
فهل كان الفيلم من خيال هوليوود؟ أو أن هناك كارثة سوف تحدث؟

إدراكا منها لاحتمال وجود جماعة إرهابية تسلح نفسها بأسلحة نووية مسروقة، فقد هدفت الاتفاقية الدولية والتي تبنتها الأمم المتحدة إلى محاولة إيقاف الإرهاب النووي. والتي عقدت جمعيتها العامة في أبريل من عام 2005 ودخلت حيز التنفيذ في يوليو من عام 2007.

حاليا، يبلغ عدد الدول التي صادقت على المعاهدة 99 دولة، بما في ذلك القوى النووية العظمى مثل: الصين وفرنسا والهند وروسيا والمملكة المتحدة.

في يوم 30 سبتمبر، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة رقم 100 وذلك عندما صادقت على أصول المعاهدة وسلمتها إلى الأمم المتحدة. قسم المعاهدة.

يقول جايانثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع الأسلحة في الأمم المتحدة لـ IPS: "ذلك خبر جيد حيث أن هذه المصادقة على أي معاهدة أو اتفاقية تهدف إلى حظر استخدام الأسلحة النووية بواسطة أي دولة من الدول النووية الكبرى."
وأضاف: إنه لمن المفيد أن نذكر أن روسيا هي من أطلقت هذه الاتفاقية في عام 2005، وحتى الآن يبلغ عدد الموقعين على الاتفاقية 115 موقّعا و99 دولة.

ويضيف دانابالا أيضا، وهو الذي كان يشغل منصب مؤتمر بوغواش للعلوم والشؤون العالمية منذ عام 2007: "يُخشى دائما وبشكل واسع من الإرهاب النووي خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبدا من المعروف أن الجهات التي تسببت في تلك الأحداث من غير الدول مثل: تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في الشام الآن، يسعون جاهدين في البحث عن المواد النووية لصناعة سلاح نووي، حتى لو كانت بدائية."

كما يضيف: "وعلى أي حال، لا ينبغي أن نكذب على أنفسنا في تقدير أهمية هذا الإجراء عندما تكون الحاجة ملحة أكثر لمثل معاهدات حظر التجارب النووية (CTBT) والتي تنتظر المصادقة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وسبع دول أخرى من أجل ضمان تطبيقها والتي ستعمل على تخليص العالم بشكل نهائي من تجارب الأسلحة النووية وهي أيضا خطوة هامة في منع تطوير الأسلحة النووية."

يضيف دانابالا، الذي شغل أيضا منصبا كعضو في مجلس الرعاة في منتدى علماء الذرة وعضو في مجلس إدارة معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI): وبما أن هناك 15,850 رأسا نوويا تمتلكها تسعة دول 93 في المئة منها في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا قد تستخدم في حروب لأسباب سياسية متعمدة أو بالاتفاق وبواسطة الأمم المتحدة أو من قبل غير الدول فإن الأمر يظل واقعا مفزعا ومرعبا يحمل عواقب بشعة على الإنسانية وتأثيرات بيئية وجينية لا يمكن التخلص منها.

يمكن وصف اتفاقية مكافحة الإرهاب النووي كجزء من الجهود العالمية التي تهدف إلى منع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

حيث أن تفاصيلها تجرّم الأعمال المتعلقة بالامتلاك والاستخدام غير القانوني للمواد المشعة النشطة أو أجهزة النشاط الإشعاعي، وكذلك استخدام أو إتلاف المنشآت النووية.

كما تهدف الاتفاقية أيضا إلى تعزيز التعاون بين الدول من خلال تبادل المعلومات وتقديم المساعدة في التحقيقات وتسليم المجرمين.

يقول د. م. ف. رامانا، الفيزيائي والمحاضر في برنامج العلوم والأمن العالمي ومختبر الأبحاث المستقبلية النووية في جامعة برينستون لـ IPS: "أود أن أتجه بالمحادثة إلى اتجاه مختلف وأطرح سؤالا مفاده ما هو الإرهاب النووي؟"

حيث نجد أن قاموس ويبستر بعرّف الإرهاب بأنه "الاستخدام المنظّم لإيقاع الرعب خصوصا كوسيلة للإكراه."

ويضيف: يمكن للأسلحة النووية أن تتسبب بموت ودمار هائل؛ ويمكن لأي تجمع سكاني أن يواجه هذا الاحتمال.

"فكّر في الناس بأي عدد من بلدان الشرق الأوسط الذين أخبرهم الرئيس الأمريكي أو بعض من كبار المسؤولين بأن "كل الخيارات مطروحة على الطاولة"، وأحد هذه الخيارات يعني، بطبيعة الحال، استخدام الأسلحة النووية."

أيّ تعريف عادل ومنصف للإرهاب، سوف يعرّف أي شخص يستخدم سلاحا نوويا أو يهدد مجموعة من السكان باستخدامه أنه إرهابي. كما يضيف: وهذا يشمل أولئك الذي يستخدمون الأسلحة النووية "ولو لمجرد الردع."

تذكّر أن القدرة على الوثوق بمشروع مكافحة الإرهاب تمثل في نهاية المطاف جوهر جيش الردع والسلامة والتي من المفترض أن تستمد قوتها من قدرتها على الردع، كما قال ونستون تشرشل: "الأمن سيكون الطفل القوي للإرهاب."

يقول د. رامانا، وهو مؤلف للعديد من المنشورات منها: "قوة الوعد: دراسة عن الطاقة النووية في الهند": "أعتقد أن التحدي الذي يقبع أمام الذين يسعون إلى السلام هو الانتقال بالخطاب بعيدا عن "مكافحة الأطراف النووية من غير الدول" وتحويل الانتباه إلى الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، تلك التي تستند سياساتها على التهديد باستخدام الأسلحة النووية التي تسبب الموت والدمار، والسعي وراء الحاجة الملحة لنزع الأسلحة منها."

تقول روز غوتمولر، وكيل وزارة الحد من الأسلحة والأمن الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية الأسبوع الماضي عندما طرح موضوع مكافحة الإرهاب النووي: "إننا ننعم بالأمن الآن على عكس ما كنا منذ خمس سنوات، لكن ما يزال هناك المزيد للقيام به."

وأضافت: ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع الشركاء الدوليين لضمان حساب تلك المواد النووية الخطرة ولتأمين جميع أنحاء العالم.

"إن اليقظة مطلوبة إذا أردنا أن نضمن عندم استطاعة تلك الجماعات الإرهابية والتي تسعى لامتلاك تلك المواد من الحصول عليها."

كما قالت أيضا: إن الولايات المتحدة الأمريكية هي المساهم الوطني الأكبر في تمويل الأمن النووي التابع لـ (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) IAEA، حيث ساهمت بأكثر من 70 مليون دولار منذ عام 2010.
هذه الأموال مخصصة لدعم الخبراء والمهمات والزيارات التقنية لأعضاء الدول، وكذلك لتطوير ووضع توجيهات وأفضل الممارسات بشأن الأمن النووي، بالإضافة إلى الأحداث العرضية والتعامل مع قواعد البيانات.

وتضيف: يعمل برنامج مكافحة التهريب النووي في وزارة الخارجية (CNSP) أيضا مع الشركاء الدوليين الرئيسيين لتعزيز قدرات التحقيق في شبكات التهريب النووي وتأمين المواد من التداول غير القانوني ومطاردة المجرمين المتورطين في هذه الأعمال.

نالت دول مثل جورجيا ومولدوفا استحسانا بعد أن قامت بإلقاء القبض مؤخرا على مجرمين حاولوا تهريب يورانيوم عالي التخصيب (HEU)؛ وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا المجال. كما أشارت إلى أنه ولسوء الحظ، فإن حالات الضبط المستمرة للمواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة تشير إلى أن تلك المواد ما تزال متوفرة في السوق السوداء. {IPS | 30 سبتمبر 2015}